

## مبادلة للاستثمار تلتحق بكبار اللاعبين في سوق التجارة الإلكترونية شراء حصة بقيمة 1.21 مليار دولار في جيو الهندية

عززت شركة مبادلة للاستثمار من أعمالها في مجال التكنولوجيا من خلال الاستحواذ على حصة في إحدى وحدات أكبر شركة هندية تعمل في مجال التجارة الرقمية لتلتحق بذلك بكبار اللاعبين في هذه السوق، التي بدأ زخمها يتسارع رغم الوباء كونها استثماراً مستقبلياً لا ينضب.

وأبوظبي - وسعت شركة مبادلة للاستثمار الملكية لحكومة أبوظبي من محفظة استثماراتها في مجال التكنولوجيا بالاستحواذ على حصة أقلية في شركة تتبع لمجموعة رياليس إنديستريز الهندية العاملة في مجالات تمتد من النفط إلى الاتصالات.

وقالت المجموعة الهندية الجمعة إن مبادلة للاستثمار ستستشري حصة نسبتها 1.85 في المئة في وحدتها الرقمية جيو بلاتفورمز الناشئة مقابل 1.21 مليار دولار.

وحسب الإعلان باعت رياليس حصة مجمعة قدرها 19 في المئة في جيو بلاتفورمز، التي تضم تطبيقات للافلام والموسيقى ومشروع الاتصالات جيو إنفوكوم، عبر ست صفقات لجمع الأموال من بينها حصة نسبتها 9.99 في المئة إلى فيسبوك مقابل 5.7 مليار دولار.

وأضاف "بفضل شبكة المستثمرين والشركاء الذين يعملون مع جيو فإننا على ثقة بان الشركة سوف تساهم في تقدم وتطور الاقتصاد الرقمي".

وحطمت شركة جيو عدة منافسين بالفعل مع تسعير منافس شديد التنافسية وتعمل على شبكة البيع بالتجزئة التابعة لرياليس للتوسع في التجارة الإلكترونية.

والاستثمار في جيو بلاتفورمز الأكبر في شركة هندية لمبادلة، ثاني أكبر مستثمر حكومي في أبوظبي بعد جهاز أبوظبي للاستثمار، والتي تدير أصولاً بنحو 240 مليار دولار.

وقال موكيش أمباني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في رياليس اندستريز "سعيد لأن مبادلة، التي

تعد واحدة من أبرز شركات الاستثمار العالمية الراسخة، قررت مشاركتنا في مسيرتنا الهادفة لتعزيز النمو الرقمي في الهند".

وأضاف "لقد شاهدت من خلال صلتى الوثيقة مع أبوظبي، مدى تأثير مبادلة في تنويع اقتصاد الإمارات القائم على المعرفة وربطه بالاقتصاد العالمي ونحن نتطلع للاستفادة من تجربة مبادلة وخبرتها في دعم مسيرة نمو الشركات في مختلف أنحاء العالم".

والاستثمرون الأحدث في جيو بلاتفورمز هم شركات الاستثمار المباشر

ويسلط الاهتمام بجيو بلاتفورمز الضوء على إمكاناتها لتصبح اللاعب المهيمن على الاقتصاد الرقمي في الهند باعتبارها منصة للجيل القادم من التكنولوجيا تركز على توفير خدمات رقمية عالية الجودة بأسعار مناسبة لأكثر من 388 مليون مشترك في الهند.

وقال الرئيس التنفيذي لمبادلة للاستثمار خالدون خليفة المبارك تعليقاً على الصفقة "نحن ملتزمون بالاستثمار في الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا والتي تشهد نمواً كبيراً، والعمل معها بغاية، وذلك بهدف



نهاية طفرة العمالة الوافدة في الخليج

## تداعيات الإغلاق ت قلب موازين سوق العمل الخليجي

### أزمة الوباء تساعد حكومات المنطقة

### على تسريع وتيرة توطين الكفاءات المحلية

ويعتبر انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات وتدني نسب تحقيق فوائض مالية تراكمات قد تنعكس سلباً أيضاً على تقصيص إنجاز مشاريع جديدة في الخليج، ما قد يندب بموجة تسريحات محتملة لليد العاملة والموظفين وزيادة مغادرة الوافدين مقابل تشجيع توطين الوظائف على حساب العمال الأجانب البالغ عددهم أكثر من مليوني نسمة.

ومن الواضح أن حكومات الخليج باتت بحاجة إلى زيادة نسب تاهيل مهاراتها المحلية لتعوض أكبر نسبة ممكنة من الأيدي العاملة الوافدة خاصة في الإدارة بالقطاعات العام والخاص وقطاع التعليم والمجالات القانونية والشؤون الدينية والجمعيات.

كما أن القيام بمراجعة شاملة لمنظومة سوق العمل، وربطه بانتداب الكفاءات خاصة في المجال الاستشاري والفني والعلمي أو اليد العاملة الضرورية في قطاعات تشغيلية وأصحاب الحرف أصبح أمراً ضرورياً اليوم.

تؤكد تحليلات الخبراء أن أزمة إغلاق الاقتصاد العالمي المرتبط بفيروس كورونا وتداعياتها على اقتصادات دول الخليج العربي الست ستقلب موازين سوق العمل في المنطقة رأساً على عقب مع تزايد احتمالات الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوافدين، الأمر الذي يمهّد الطريق لنهضة الكفاءات المحلية، والذي لطالما كان هدفاً لحكومات المنطقة.

مضطراً للتناقص أكثر مع الأوضاع المالية الجديدة وبالتالي تقليص النفقات الزائدة عن الحاجة، وهو ما ينعكس بالضرورة على التوظيف.

وتتأثر قدرة حكومات المنطقة على استيعاب ارتدادات صدمة تراجع الإيرادات الحادة من النفط والغاز والسياحة والاستثمار بشكل متفاوت رغم ملاءمتها المالية الجيدة على المدى المتوسط.

ولا يمكن لهذه الارتدادات تداركها إذا لم تتضاعف فعلياً وتيرة تنويع اقتصادات الخليج مع ضرورة تقليص الإنفاق الحكومي الضخم والاستغناء تدريجياً عن الاعتماد على منظومة العمل التقليدية.

ويقترح خبراء المركز تغيير نمط العمل لقاء الراتب للتحويل بالضرورة في الأمد القريب إلى نظام العمل المشترك يستند على معايير الأداء والكفاءة.

وتشير التقديرات إلى أن التوقف الجزئي لنشاط الأعمال والبناء وانخفاض حجم التجارة في دول المنطقة جراء الوباء يقود إلى إلغاء نسبة كبيرة من المشاريع في القطاعين العام والخاص.

وستنعكس هذا الأمر على سوق العمل حيث سيفقد الآلاف من الوظائف يوميا، ومن المرجح أن يتضرر أكثر من 40 في المئة من العمال في دول المنطقة مقارنة بحجم الضرر المترتب عن الأزمة المالية العالمية 2008.

ولا يستبعد المركز تخفيض رواتب الوافدين على المدى القريب نتيجة "تقشف موجع" بسبب انكماش النمو في القطاعين العام والخاص جراء طول مدة الإغلاق في دول الخليج فضلا عن احتمال توقف منح العائلات والفوائد والامتيازات.

والكويت - كشف خبراء في مجال سوق العمل أن أزمة كورونا تشكل فرصة سانحة لحكومات دول الخليج العربي من أجل الإسراع في تنفيذ خطط توطين الكفاءات المحلية.

وتصوب الترجيحات في تسارع وتيرة تسريح العمالة والموظفين وخاصة من الوافدين بفعل أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخ دول المنطقة الست.

واستقطبت دول الخليج على امتداد سنوات خاصة مع صعود أسعار النفط أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة، لا سيما في مجال الخدمات والإنشاءات والإدارة.

ولكن بفعل صدمة انخفاض أسعار النفط وتأثيرات أزمة كورونا بات جزء من الوافدين يشكل في الوقت الحالي فائضاً عن الحاجة الحقيقية لسوق العمل وعملاً على اقتصادات منقطة الخليج.

وأربك ازدياد العمالة الوافدة مشكلة التركيبة السكانية لدول الخليج الست، خاصة من قدموا دون كفاءة أو من يزالون أعمالاً في الاقتصاد الموازي والهامشي غير المنظم كالأعمال الحرة واليومية أو غير القانونية.

وأشارت دراسة حديثة نشرها مركز مجلس الخليج العربي للدراسات والبحوث، ومقره الكويت، إلى أن الوظائف المرتبطة بالمهاتب والمهارات والخبرات التقنية والكفاءات النادرة فقط من مستخدم أمام موجة تغيرات محتملة في دول المنطقة.

ومنذ سبعينات القرن الماضي، ساهم الملايين من العمال من ذوي المهارات المنخفضة من جنوب وجنوب شرق آسيا في النمو الاقتصادي السريع لدول الخليج، التي يفضل مواطنوها الوظائف المرحية ذات الرواتب المرتفعة في القطاع الحكومي.

وذكرت الدراسة أن دول الخليج ومؤسساتها قد تستغني مؤقتاً وتدريباً عن عشرات الآلاف من الأيدي العاملة الوافدة على المدى القريب في حال تعمق الركود الاقتصادي العالمي واستقرار أسعار النفط دون 40 دولاراً إلى نهاية 2022.

الوظائف المرتبطة بالمهارات والخبرات التقنية والكفاءات النادرة فقط من ستصمد

ويتوقع محللون أن تتخذ معظم دول الخليج إصلاحات شبيهة بالتالي أجرتها السعودية خلال السنوات الأربع الماضية.

وأكادوا أن اقتصاد أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، تنتظر مكاسب في المستقبل أكبر كثيراً من أي سلبيات قائمة الآن، مع اكتمال إصلاحات سوق العمل.

ولطالما دعا صندوق النقد الدولي دول الخليج العربي مراراً إلى إجراء إصلاحات في سوق العمل ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة بين المواطنين، في الوقت الذي لا يزال فيه حجم إنجازات القطاع الخاص الخليجي في سوق العمل متدنياً.

وأكد في الكثير من التقارير الصادرة عنه خلال السنوات الأخيرة على أهمية إيجاد الوظائف في القطاع الخاص، محذراً من أن زيادة التوظيف في القطاع الحكومي تجعل الميزانيات الحكومية أكثر تأثراً بأي هبوط في أسعار النفط.

وبحسب أرقام حديثة نشرها معهد التمويل الدولي، فإن دول الخليج تواجه أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها بسبب تداعيات أزمة الوباء.

40 في المئة من العمالة الوافدة في دول المنطقة ستتضرر قياساً بالضرر المترتب عن أزمة 2008

ونظراً لأن تبعات أزمة كورونا أعمق من الأزمة المالية العالمية فقد يدفع تأخر مرحلة التعافي نسبة من العمال الأجانب للمغادرة بأعداد كبيرة في ظل زيادة متوقعة لنسبة فقدان الفرص الوظيفية المتاحة للوافدين.

## مبادرة لفرض ضريبة على ثروات الأغنياء العرب

وتسببت جائحة كورونا في تعميق أزمات عدة دول عربية مثل لبنان وتونس والأردن، وهي تحاول جاهدة لتوفير تمويلاتها لتواجه بها مشاكلها.

وذكرت إسكوا في دراسة نشرتها الخميس الماضي أن مجموع الثروة، التي يملكها أغنيى 31 مليارديرا من المنطقة العربية، وجميعهم من الرجال، تبلغ ما يعادل تقريبا ثروة النصف الأقر من سكانها البالغين.

وأشارت إلى أن اندحام المساواة سيزداد المنطقة العربية بسبب آثار الوباء، لكن من الممكن الحد منه من خلال ضريبة تضامن مصممة بشكل مناسب.

ولفت معنؤ الدراسة، على صعيد اندحام المساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى أن ثروة أغنيى 10 في المئة من البالغين تمثل أكثر من 75 في المئة من مجموع ثروة الأسر في المنطقة.

وذكرت أن المنطقة هي المنطقة النامية الوحيدة التي ارتفع فيها في العقد الأخير الفقر الناتج عن انخفاض الدخل حيث يتوقع في العام الحالي أن يتجاوز 115 مليون شخص في 14 بلداً بعد أن كان يتجاوز 66 مليون شخص في 2010.

ويجزو المحللون زيادة الفقر في المنطقة بالأساس إلى الصراعات والكساد الاقتصادي، ورجحوا تفاقم المشكلة نتيجة أزمة كورونا.

وكررت دشتي النداء لإنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي للتخفيف من تداعيات الوباء وتلبية الحاجات الإنسانية ومعالجة النقص في الغذاء في البلدان الأكثر عرضة للخطر. وقالت إن التضامن والدعم الإقليمي الطارئ أصبح ضرورة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

بيروت - كشفت لجنة أممية تتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن مبادرة تتمحور حول دفع الدول العربية التي تعاني اقتصاداتها من مشاكل هيكلية في التمويل إلى فرض ضريبة الثروة على الأغنياء.

ودعت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (إسكوا) إلى اعتماد ضريبة تضامن على الثروة بنسبة قدرها 1.2 في المئة لمساعدة فقراء تلك الدول.

واقترح هذه النسبة يأتي بالاستناد على أن كلفة سد فجوة الفقر في هذه البلدان سترتفع إلى 15.6 مليار دولار هذا العام.

وتأتي المبادرة في إطار دراسات تعدها إسكوا لتقييم أثر فيروس كورونا الجديد كوفيد - 19، لدعم الدول العربية في جهودها المشتركة للتخفيف من آثاره.

وقالت الأمينة التنفيذية لإسكوا رولا دشتي إن "هذا الرقم يعتبر تكلفة متواضعة مقارنة بضرورة الشريحة العشرية الأغنياء البالغة حسب التقديرات 1.3 تريليون دولار".

وأكدت على ضرورة تنفيذ مبادرات لصالح الفقراء تدعمها الشريحة العشرية الأغنيى ويكون لها أثر إيجابي مباشر على الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للمخاطر.

ولفتت إلى أنه في معظم الدول العربية يجذب القطاع العقاري استثمارات كبيرة، ولكنه لا يسهم إلا قليلاً في الإيرادات الضريبية وأنه يمكن لوضع نظام ضريبي عادل وتصاعدي تدعّمه إرادة سياسية وقدرات مؤسسية قوية أن يؤدي إلى جمع الإيرادات اللازمة لمكافحة الفقر من دون فرض أعباء مالية إضافية. وتعتقد دشتي أن الضريبة التضامنية غير مناسبة للبلدان العربية الأقل نمواً



خالدون خليفة المبارك  
رصدنا كيف حققت جيو نقلة في الخدمات الرقمية

توقعات بأن يطال الفقر 115 مليون شخص في 14 بلداً عربياً هذا العام بعد أن كان عند 66 مليوناً في 2010

